

نصوص خاصة

وزارة الداخلية

مرسوم رقم 2.08.342 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليو 2008) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.76.431 الصادر في 8 شعبان 1396 (5 أغسطس 1976) بمنح بعض التعويضات لرجال القوات المساعدة.

الوزير الأول،

بناء على المرسوم رقم 2.76.431 الصادر في 8 شعبان 1396 (5 أغسطس 1976) بمنح بعض التعويضات لرجال القوات المساعدة، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 4 رجب 1429 (8 يوليو 2008)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير المادة 3 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.76.431 الصادر في 8 شعبان 1396 (5 أغسطس 1976) كالتالي :

«المادة 3. - يستفيد رجال القوات المساعدة من تعويض عن الأعباء ومكافأة عن التأطير تؤدي كل شهر عند انتهائه. وتحدد المبالغ الشهرية لهذه التعويضات حسب ما هو وارد في الجدولين التاليين :

«التعويض عن الأعباء

«المبالغ الشهرية بالدرهم

الدرجات	ابتداء من فاتح يوليو 2008	ابتداء من فاتح يوليو 2009
مخزني	534	700
مقدم	579	747
مقدم رئيس	645	813
مساعد من الدرجة الرابعة	656	828
مساعد من الدرجة الثالثة	737	
مساعد من الدرجة الثانية	782	
مساعد من الدرجة الأولى	882	
مفتش من الدرجة الثالثة	1129	

(الباقى بدون تغيير.)

قرار للوزير الأول رقم 3.27.08 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليو 2008) بتغيير قرار رئيس الوزارة الصادر في 30 مارس 1959 بتحديد كفاءات منح التعويضات العائلية للأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والبلديات والمؤسسات العامة.

الوزير الأول،

بعد الاطلاع على الدستور ولاسيما الفصل 63 منه ؛

وبناء على قرار رئيس الوزارة الصادر في 30 مارس 1959 بتحديد كفاءات منح التعويضات العائلية للأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والبلديات والمؤسسات العامة، كما وقع تغييره،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يغير على النحو التالي الفصل 7 من القرار المشار إليه أعلاه الصادر في 30 مارس 1959 :

«الفصل 7. - لا تمنح التعويضات العائلية بالنسبة إلى العون الواحد إلا في حدود ستة أولاد دون اعتبار ترتيبهم ؛

«ويحدد المبلغ الشهري للتعويضات العائلية على النحو التالي :

« - 200 درهم عن كل ولد في حدود ثلاثة أولاد ؛

« - 36 درهم عن كل ولد من الأولاد الآخرين.

«ويُدفع وفق نفس الإجراءات المتعلقة بالأجرة.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل بأحكامه ابتداء من فاتح يوليو 2008.

وحرر بالرباط في 5 رجب 1429 (9 يوليو 2008).

الإمضاء : عباس الفاسي.

وقعه بالعطف :

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بتحديث القطاعات العامة،

الإمضاء : محمد عبو.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء : صلاح الدين المزور.